



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الآداب - قسم الفلسفة

نظرية الإمامة عند الشريف المرتضى دراسة مقارنة

رسالة قدمها الطالب
ضياء عبد الحسين عبد المياحي

إلى مجلس كلية الآداب في الجامعة المستنصرية
وهي جزء من متطلبات
نيل درجة الماجستير فلسفة في الفلسفة

إشراف الأستاذ المساعد الدكتور
رائد جبار كاظم

٢٠١٣م

١٤٣٤هـ

بعد هذه الجولة في موضوع الإمامة ، عند السيد المرتضى ، ومن خلال مقارنة آرائه بآراء القاضي عبدالجبار المعتزلي في كتابه المغني ، توصل الباحث إلى النتائج الآتية :

١- كان الشريف المرتضى عالماً متبحراً بالفقه والحديث والكلام والعقائد والأصول واللغة والأدب ، وشهدت بذلك مؤلفاته التي تناولت هذه العلوم ، والرسائل الوافدة إليه من بلاد المسلمين . وعلى الرغم من هذا كان بدرجة من التواضع والإعتدال ، يفتح بيته للدارسين ويجري عليهم الرواتب الشهرية ، ويقبل الحوار والنقاش ، ويسمع أدلة المخالفين له بالإعتقاد ، من أبناء سائر المذاهب الإسلامية المختلفة.

٢- كان للمناصب التي تسلمها مثل أمرة الحجيج و القضاء وكرسي الزعامة الدينية والشرعية والكلامية ، يمثل فيها الرجل الأول في المذهب الشيعي الإمامي في وقته . وبذلك يَظِلُّ القول الذي ينسبه الى الإعتزال ، فضلاً عن دفاعه في حواراته ومؤلفاته عن عقائد الشيعة . وأيضاً طريقتة في نشر فكر أهل البيت (عليهم السلام) وإرساله من يمثله في البلدان المجاورة للعراق مثل تلميذه أبي الفتح الكراچي .

٣- إن دراستنا في هذه الرسالة إنصبت على المقارنة بين أفكار مدرستين كلاميتين مهمتين هما المدرسة الإمامية والإعتزالية في مرحلة من مراحل الرواج الفكر الكلامي في نهاية القرن الرابع وبداية القرن الخامس الهجري . وذلك من خلال مقارنة آراء وأدلة الشريف المرتضى في الإمامة ، مع حجج وبراهين القاضي عبدالجبار في الجزء العشرين المخصص للإمامة من كتابه المغني في أبواب التوحيد والعدل .

٤- يعدّ كتاب الشافي في الإمامة كتاباً شاملاً ، إحتوى على كل الوجوه التي تثبت صحة إعتقاد الإمامية في مسألة الإمامة . حتى إنا نجد المرتضى كثيراً ما يشير إليه ، ويحيل إليه في مسائل الإمامة إذا تناولها في باقي كتبه . وكان هذا الكتاب المرجع والمنطلق لكثير من

كتب الكلام التي جاءت بعده ، وهذا واضح عند الطوسي والحلي والكراجكي ، ولأهميته رد عليه المتكلمون مثل الرازي في الاربعين وابن أبي الحديد المعتزلي في شرح نهج البلاغة وأبي الحسين البصري في نقض الشافي .

٥- إن المتتبع للنقاش بين المرتضى والقاضي يتمتع بالاطلاع على الأدلة العقلية التي يسوقها الطرفان ، فهذه الأدلة توضح للمتتبع وللباحث مدى سعة المدارك العقلية والصور الذهنية الواسعة التي يمتلكها المرتضى والقاضي .

٦- إتفق المرتضى مع باقي الإمامية على إن الأدلة النقلية من الكتاب والسنة تدل على أحقية الإمام علي (عليه السلام) بالإمامة وكذلك الأدلة العقلية تدل على إن العصمة والأفضلية والعلم والعدالة والشجاعة كلها صفات للإمام (عليه السلام) ولم ينافسه عليها أحد . وإن العقل يخبرنا إن هذه الصفات هي صفات كل إمام يخلف النبي (صلى الله عليه وآله) في قيادة الرعية ، وإن النص هو من يقرر من هو الأحق بالإمامة لأنها من توابع النبوة .

٧- إن مقتضى الأصل عند المتكلمين المعتزلة والأشاعرة في كثير من أمور الإمامة هو تطبيق حال الخلفاء الثلاثة الأوائل على أحول من يأتي بعدهم لشغل منصب الإمامة . فنراهم يرفضون عصمة الإمام ؛ لأن الخلفاء الثلاثة ليسُ بمعصومين ، ونراهم يجوزون إمامة غير الأعم ؛ لثبوت إن الخلفاء إحتاج بعضهم الى بعض في

الأحكام . ويقولون إن شرط صحة الخلافة هو الإختيار؛ لأن الصحابة عملوا بالإختيار .

٨- إن أهمية الإمامة عند الإمامية هي أصل من اصول الدين ، وهذا القول لا يتفق مع رأي باقي المسلمين الذين يجعلونها من الفروع ، على الرغم من إتفاقهم على انه لا بد للأمة من إمام يأخذ بيدها الى الصواب . لكن إختلافهم في أصل المسألة وكونها من الأصول او الفروع جعلهم يسيرون بطريقتين متباينتين قريبين من بعضهما لكن لا يلتقيان . وأقصد بانهما لا يلتقيان من حيث أحدهما يقول عن الإمامة إنها منزلة مكملة للنبوة ، وكل حجة دلت على

وجوب عصمة النبي و عدالته وعلمه ، فهي تدل على ذلك في الإمامة . والمذهب الآخر يجعل منها من فروع الدين ، وان العقل لا يخبرنا بوجود الإمامة وإنما الشرع و السمع هو من أخبرنا بذلك ، وإن العصمة ليست واجبة في الإمام وبعضهم يجوز الذنوب على الانبياء . وغيرها من المسائل الجوهرية في هذا الباب .

٩- على الرغم من التشابه الحاصل بين الإمامية والمعتزلة بالأعتقاد إن العقل أحد مصادر التشريع ، لكننا نجد إن المعتزلة تترك العقل جانباً في أهم حيثيات الإمامة . فهي توجبها عن طريق السمع ، وتحدد عصمة الأنبياء ، وإن السمع أخبرنا بوجود ذلك ، وصفات الإمام نعرفها من خلال السمع ، إذن المعتزلة أقرب للأشاعرة في هذا الباب ، وبذلك يبطل القول إن التشيع منحى من مناحي الإعتزال .

١٠- أما الإجماع وهو مصدر من مصادر التشريع عند المسلمين ، فتكاد الإمامية لا تتفق مع المعتزلة فيه . فهذا الشريف المرتضى يشترط في صحة الإجماع دخول الإمام المعصوم في هذا الإجماع ، ولولا ذلك لما سمى إجماعاً لجواز إجماع الناس على الخطأ . وهذا الامر لا تعتقد به المعتزلة فالأجماع يحصل عندهم على أي وجه.

١١- إن خطاب الشريف المرتضى وحواره ، كان من أرقى الخطاب والحوار ، وظل الى نهاية كتابه الشافي محافظاً على توازن خطابه . وكان يرفض من القاضي إستعماله أسلوب الاتهام والتعصب لمذهبه ، وقد سطر المرتضى في آخر حروف كتابه وفي خاتمته ، رفضه للتعصب والتقليد الأعمى ، وأعطى للباحثين والدارسين توصية ، قلما نجدها في كتب أصحاب الكلام ، التي نحتاجها اليوم في ترك صراعاتنا المذهبية ، عندما طلب من كل من تصفح وتأمل كتابه أن لا يقلد ولا يعتقد ما جاء فيه إلا ما صح في نفسه الحجة ، وقامت عليه عنده الأدلة